المبحث الأول

أثر الأزمة العراقية في العلاقات السياسية بين المملكة العربية السعودية وإيران

منذ الاحتلال الأمريكي للعراق عام 2003

مما لا شك فيه كان للتقارب بين المملكة العربية السعودية وإيران في عهد الرئيس الإيراني السابق محمد علي خاتمي، محددات دفعت نحو عمليات تقارب حكومة طهران مع المملكة العربية السعودية، بوصفها امتداد في جزء منها لسياسات الرئيس الإيراني الأسبق هاشمي رافسنجاني باتجاه تطبيع العلاقات الإقليمية لإيران، أملتها السياسة الداخلية الإيرانية الجديدة المتمثلة بالتحولات الأيديولوجية الإيرانية، بتحول إيران من شرعية الثورة إلى شرعية الدولة، وإخفاء الوهج الثوري، وكذلك السياسة الخارجية التي تتمثل بمحاولات السياسة الأمريكية في فرض العزلة الإقليمية والدولية على إيران، إلى جانب ما أسهمت فيه التطورات التي شهدتها المنطقة من تنامي الغطرسة الإسرائيلية، والتخوف الإيراني من انفراد إسرائيل بالمنطقة بانحسار دور العراق، وتعاظم الدور الأمريكي.

وهذا ما أعلنه الرئيس الإيراني خاتمي، مشيراً إلى أن التقارب بين الدولتين ضمان للمنطقة بعد استبعاده حصول إيران على الأسلحة النووية، وكان ذلك في حديث له مع إحدى الصحف السعودية الرسمية، موضحاً في رد على تقييم علاقات بلده مع المملكة العربية السعودية أجاب فيه بقوله: "جيدة ويجب المقارنة بين الوضع قبل سبع سنوات وقبل هذه السنة... اليوم نحن أقرب إلى بعضنا وحققنا الثقة لعدم تدخل أي منا بشأن الآخر واحترام المقابل، كما حققنا الاطمئنان بضرورة توسيع التعاون بين البلدين... وبالتالي يتمتعان إيران والمملكة بالأهمية والتأثير، وتقاربهما وحل خلافاتهما الذي من شأنه أن يكون فعالاً جداً حتى إننا توصلنا في هذا الإطار إلى عقد اتفاقية أمنية منذ عام2001..."[1].

فثمة رهان خليجي كان قد تم من خلال التوجهات المعتدلة للرئيس خاتمي لتجاوز المرحلة السابقة، وتقديم طرح جديد للإشكاليات المتبادلة بدون تقديم تنازلات حيال القضايا الخلافية[2].إذ أدركت القيادة الإيرانية أن المملكة العربية السعودية تشكل المحور الرئيس في إقامة العلاقات مع الدول الإقليمية والعالم الإسلامي، نظراً لما تتمتع به المملكة العربية السعودية من موقع إسلامي مهم، وامتلاكها قدرات مالية واقتصادية كبيرة [3].

ومن جهتها رحبت الحكومة السعودية بالمبادرات الإيرانية، فوجهة النظر السعودية ترى أن إيران قوة إقليمية لا يمكن تجاهلها بحكم الجوار الجغرافي، وبحكم كونها دولة إسلامية، خاصة بعد أن أصبح الهدف الأساسي للعلاقات الخارجية الإيرانية تجاه المنطقة هو دعم العلاقات مع المملكة العربية السعودية لما لها من وضعية خاصة في دول الخليج العربية والعالم الإسلامي، ومنطقة الشرق الأوسط [4].

وبذلك يتضح أن وصول الرئيس خاتمي إلى السلطة في إيران كسر حالة العزلة الإسلامية والدولية عن إيران، فرحبت الحكومة السعودية بهذه المبادرات الإيرانية ، ثم سعت كلتا الدولتين إلى محو آثار الماضي وإنهاء حالة الخلافات القديمة، بعد أن تأكد للمملكة العربية السعودية انتهاء نوايا إيران بتصدير ثورتها على خلفية تصريحات الرئيس خاتمي التي جاء فيها:"أنه ليس لإيران أية مطامع أو نوايا عدوانية بل لديها رغبة صادقة بإقامة نظام إقليمي عادل"[5] .

لكن ذلك التقارب تراجع نسبياً، إذ عصفت به روح المنافسة والصراع الإقليمي بين الدولتين على فرض النفوذ الذي ابتدأته إيران في أعقاب الاحتلال الأمريكي للعراق في نيسان/ابريل 2003، فقد أضحى تصاعد النفوذ الإيراني وتدخله في منطقة الشرق الأوسط ولاسيما في العراق، مثار جدل تحول إلى مصدر قلق وريبة بالنسبة للمملكة العربية السعودية التي رأت في تنامي ذلك النفوذ يُمثل تهديداً حقيقاً على مصالحها القومية، ولهذا حاولت لعب دور إقليمي فاعل يهدف إلى محاصرته واحتوائه[6].

فلقد حفز الاحتلال الأمريكي للعراق وإسقاط نظامه، على دفع إيران للتحرك بدرجة أكبر للعب دور قيادي في المنطقة وهذا ما ذكره تقرير أصدرته مؤسسة راند الأمريكية تحت عنوان: العلاقات السعودية الإيرانية منذ سقوط صدام: التنافس والتعاون وانعكاسات ذلك على السياسة الأمريكية [7] .

إذ دأبت إيران منذ الاحتلال الأمريكي للعراق في نيسان/ابريل عام2003 بتعزيز حضورها السياسي فيه [8] لدوافع أمنية تتعلق بالأسباب الرئيسة للوجود الأمريكي في العراق، وأخرى تتعلق بالرغبة في تعزيز الروابط الاقتصادية مع العراق.

وبذلك فرضت الأزمة العراقية على المملكة العربية السعودية اختيار أحد الخيارين، أما أن تلعب دوراً فاعلاً في تشكيل العراق الجديد، أو أن تقف مكتوفة الأيدي تاركة إيران تلعب الدور المركزي[9]. لا سيما بعد أن قامت إيران بأمور عدة لضمان حسم الوضع في العراق لصالحها لتحقق نوعاً من التقارب مع الدول الخليجية وفي مقدمتها المملكة العربية السعودية، في محاولة منها (أي إيران) للاعتراف بالحكومة العراقية المؤقتة عام2003، واستيعابها لعشرات الآلاف من المهجرين العراقيين، والاعتراف بمجلس الحكم الانتقالي وتقديم المساعدات العينية والمادية

كالتسهيلات البنكية والائتمانية [10]، نتيجة دعم إيران منذ عام1991 للمعارضة العراقية، بحيث سمح لها ذلك بفسح المجال لتعزيز وجودها في العراق من خلال أجندتها كجزء من توجهاتها الإقليمية، وكعرفان بحسب وجهة النظر الإيرانية من جانب العراق على دور إيران في احتضان المعارضة العراقية ودعمها لها في إقامة علاقات أوثق بين الجانبين، وهذا ما زاد من قلق المسؤولين في الحكومة السعودية، الذين لم يقيموا علاقات طيبة مع المعارضة العراقية بشكل عام، لا بل إن خط العلاقات كان ضعيف منذ عام1991 مع بعض القوى العراقية المعارضة، إذ لم يلبثوا أن تخلوا عن الموضوع بعد أقل من عام، وحسب ما أشارت إليه إحدى المصادر العراقية، أن المملكة العربية السعودية كانت قد استقبلت الآلاف من العسكريين العراقيين في مخيمات(رفحاء والارطاوية)، واحتضنت بعض فصائل المعارضة العراقية ودعمتهم مالياً وسياسياً حتى عام2002، إذ عّدت الحكومة السعودية النظام العراقي السابق بعد حرب الخليج الثانية يُشكل كابوساً للمملكة العربية السعودية، وازداد ذلك البرود بعد أن رفضت الحكومة السعودية تجديد العلاقات السابقة بعد تغير الأوضاع السياسية في العراق، بالرغم من حماسة العراقيين من مختلف القوى والفئات السياسية المنخرطة في نظام الحكم لكسب المملكة العربية السعودية كطرف داعم لها، إلا أن المسؤولين السعوديين قطعوا أية محاولة اتصال مع تلك القوى، وهذا ما جعل الأخيرة تتجه نحو القوى الإقليمية كإيران من جهة والقوى الدولية كالولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها من جهة أخرى[11].

وفي المقابل وبالرغم من التحول في سياسة الحكومة السعودية ومواقفها الايجابية تجاه العراق ولا سيما الجوانب الإنسانية(في إطار اتفاقية النفط مقابل الغذاء والدواء)، ومبادراتها بهذا الاتجاه، لم يصل الأمر إلى تطبيع علاقاتها مع النظام العراقي السابق على المستوى الرسمي، لعدم رغبة المملكة العربية السعودية في تقاربها مع العراق، فيما عدا اللقاء الذي جرى بين رئيس الوفد العراقي آنذاك عزة الدوري وولي العهد السعودي عبدالله بن عبدالعزيز في قمة الدول العربية التي عُقدت بالعاصمة اللبنانية بيروت في آذار/مارس2002[12] .

ومما زاد في تأزم الأوضاع، توجه المملكة العربية السعودية إلى تحريض الحكومات العربية كالأردن ومصر وبعض دول الخليج العربية لمحاصرة الحكم الجديد في العراق، ودعت إلى عدم الاعتراف به، دون أن يتوفر لها البديل [13] فالتصور السعودي يُعد الليبرالية العراقية الجديدة توجهاً منافساً للنظام السعودي الذي لا يزال يعتمد في أساسياته على الصيغة التقليدية الدينية- القبلية المحافظة، فلم يرحب النظام السعودي بالحكم الجديد للعراق. ومن هنا، ترى المملكة العربية السعودية أن العراق النشيط سياسياً والليبرالي النزعة هو الركيزة الإقليمية المنافسة لها [14].

وقد أدركت الحكومة السعودية خسارتها في ذلك منذ مطلع عام2004، حينما صّعدت الخلاف مع إيران، إذ وجدت السلطات السعودية أنها بالفعل تخسر موقعها

ونفوذها السياسي والإقليمي في منافستها المريرة مع إيران [15] بوصفهما دولتين تمارسان تنافساً أعمى على النفوذ في منطقة الخليج العربي، وهو تنافس قديم يعود منذ عهد الشاه المخلوع محمد رضا بهلوي، وتجدد بصورة أوضح بعد عام1979، وغالباً ما تمحور التنافس بين الدولتين على الاختلافات والتباينات الأيديولوجية والجغرافية التي على الأغلب أثرت في التوجهات السياسية لكلا البلدين في منطقة الشرق الأوسط، بوصفهما يمثلان المنافسة الإقليمية الأكثر وضوحاً في المشرق العربي النابع من تزايد الصراع الإيديولوجي والصراع على المصالح التي وترت العلاقات السياسية بينهما بين الفينة والأخرى[16].وان اتخذت الحكومتين السعودية والإيرانية خطوات عدة للتخفيف من حدة تلك الصراعات من أجل تنسيق أوثق للعلاقات السياسية والاقتصادية على مدى الأعوام التي سبقت عام2003.

وعلى هذا الأساس انتهجت الحكومة السعودية سياسة ذات وجهين كما تصفها المصادر، الوجه الأول، هو التواصل مع الحكومة العراقية بإظهار الدعم لها من جهة، ومواجهة التأثير الإيراني في العراق من جهة أخرى [17] إذ كان الدافع الأساس للعلاقات السعودية- الإيرانية هو السعي من أجل تشكيل موازين القوى الإقليمية، إذ ترى كلتا الدولتين أن توسيع النفوذ الإقليمي لصالح أحدهما خسارة[18] .

وهكذا فإن الوضع في العراق كان المنعطف الرئيس في تراجع العلاقات السعودية- الإيرانية، فمنذ عام 2004 تصاعد الخلاف السعودي- الإيراني، فالسعوديون الذين فتحوا أراضيهم للقوات الأمريكية لشن حرب على العراق، وتغيير نظامه باستخدام المطارات السعودية الواقعة على مقربة من الحدود السعودية- العراقية، نظراً لاستمرار النظام العراقي السابق في شن حملاته العدائية كما يصفها المسؤولين السعوديين ضد المملكة، اعتقدوا أن التواجد الأمريكي المكثف سيشكل ليس فقط حاجز يمنع إيران من التمدد السياسي، بل سيجعلها منكمشة على ذاتها، تخشى من تمدد النفوذ الأمريكي إلى أراضيها. ومع مطلع عام 2005 أصبحت إيران لاعباً أساسياً في الوضع العراقي، فخسرت الحكومة السعودية موقعها في العراق كما حصل عندما خسرته في أفغانستان[19].

وباختصار حددت حكومة طهران من أن تدخلها بشؤون العراق جاء من منطلق رفضها للوجود الأمريكي، بوصفه احتلالاً يهدد حدودها الممتدة معه، ويُسهل الطريق لإسرائيل للعبور إلى منطقة الخليج[20]هذا بالإضافة إلى أن حكومة طهران بررت تدخلها بعد أن أدركت بمخططات السياسة الأمريكية من أن سيناريو إطالة أمد احتلال العراق قد يزعزع استقرار النظام الإيراني أو يحدث ضغوطاً داخلية عليه (في ظل أزمة العلاقات الأمريكية – الإيرانية بشأن برنامج إيران النووي)، لاسيما وأن انهيار النظام العراقي من شأنه أن يُسهم في تسريع انهيار أنظمة حكم سياسية أخرى في المنطقة ليست بالضرورة صديقة للولايات المتحدة [21]مما خلق ضرورة ملحة للتدخل الإيراني كما تراه حكومة طهران.

ومن خلال ذلك عّدت إيران سياستها الخارجية تجاه العراق تسير في خطين متوازيين أحدهما ميداني والآخر سياسي، وإن الخطين يخدمان بعضهما البعض، وصولاً إلى تعزيز النفوذ الإيراني وتوجيه ضربات للسياسة الأمريكية في المنطقة [22] فمن الجدير بالذكر أن إيران أعلنت رسمياً معارضتها للحرب الأمريكية على العراق، وطالبت بإنهائها على الفور، بل إن الشارع الإيراني استمر طيلة الأسبوع الأول للحرب في الخروج بتظاهرات شملت طهران ومدن إيرانية أخرى منددا بالحرب ومطالباً بوقفها ومهاجمة السياسات الأمريكية في المنطقة [23].

أما المملكة العربية السعودية وإن فتحت أراضيها للقوات الأمريكية من اجل الحرب ضد العراق وكما أشرنا إليه مسبقاً، إلا أنه سبق لها وأن اقترحت على إدارة واشنطن باستبعاد الحرب، بأن يتم الإطاحة بالنظام العراقي عبر أدوات محلية بدلاً من الحرب، كتدبير انقلاب عسكري، إلا أن السياسيين الأمريكان رفضوا الركون إليه، وربما أن المملكة قد تلتقي مع واشنطن في ضرورة تغيير النظام العراقي، ولكنها اختلفت معها في كيفية تحقيق ذلك، فالحرب تعني للحكومة السعودية أشياء كثيرة، فلم تكن ترحب بها إن لم تكن تخشى منها، إذ ظل العراق يُمثل الكابوس للمملكة العربية السعودية حتى بعد الإطاحة بنظامه، كما وصفه الأمير سعود الفيصل وزير الخارجية السعودي في حديث له مع الرئيس الأمريكي جورج ووكر بوش - Gorge W. Bosh في أيار/مايس2006 [24].

وبغض النظر عن تقارب إيران في عهد الرئيس خاتمي مع المملكة العربية السعودية، فإن العراق أضحى موضع حوار سعودي- إيراني في معظم اللقاءات السعودية- الإيرانية، فنتيجة للقاء الذي عُقد في مدينة مكة المكرمة للمدة (7-8) كانون الأول/ديسمبر2005 بين الملك عبدالله بن عبدالعزيز والرئيس الإيراني محمود احمدي نجاد[*]، تم بحث القضايا المهمة التي تواجه العالم الإسلامي، وأهمها الأزمة العراقية، وقد كانت وجهات نظرهما متقاربة، لكنهما اختلفا في الأسلوب، فالحكومة السعودية ترى أن حل الأزمة الحكومية في العراق يتم من خلال المساواة بين مختلف الطوائف والتيارات الموجودة على الساحة السياسية، أما إيران فإنها ترى حل الأزمة يُكمن في مغادرة قوات الاحتلال الأمريكية ليقوم الشعب العراقي في تقرير مصيره بنفسه [25].

وقد عّبرت السلطات السعودية بشكل أوضح تجاه موقفها من إيران إزاء تعاظم الحضور الإيراني المتزايد في العراق، بتصريح أكده وزير الخارجية السعودي الأمير سعود الفيصل في أعقاب اللقاء الذي جمع الملك السعودي بالرئيس الإيراني في مدينة مكة المكرمة، إذ أشار الأمير السعودي في تصريح صحفي له في واشنطن، أن الولايات المتحدة مسؤولة عن تدهور الأوضاع الداخلية في العراق، وأنها سلمت العراق للإيرانيين على طبق من ذهب، وأن أكبر الرابحين من الغزو الأمريكي للعراق كانت إيران، موضحاً أن انهيار النظام في العراق، سمح للحضور الفعلي لإيران فيه [26].

فالحكومة السعودية كانت قد أدركت مخاطر بعض القرارات التي أقدمت على اتخاذها سلطة الاحتلال الأمريكي منها قرار تسريح الجيش العراقي، وربطت هذا القرار بالانفلات الأمني وعدم الاستقرار في العراق، وقد عّد وزير الخارجية السعودي المذكور أن هذا القرار كان وراء الكثير من المشاكل التي واجهها العراق، من تدخلات وخروقات خارجية، وعلى الأغلب كان الوزير السعودي يقصد بها دول إقليمية وبالأخص إيران وان لم يحددها . حتى انه حذر من أي أعمال أو خطوات تؤدي إلى تقسيم العراق، ومن التصرفات والتعصب المذهبي والعرقي فيه، مشيراً إلى أن تقسيم العراق يهدد امن المملكة العربية السعودية[27].

وتصريح الوزير السعودي نابعاً بالأساس من موقفه القلق تجاه سياسات إيران في عهد رئيسها الجديد، ففي حقيقة الأمر كان فوز الرئيس محمود احمدي نجاد ذو الخلفية المحافظة في الانتخابات الرئاسية في حزيران/يونيو2005، قد أسهم في إعادة العلاقات السعودية- الإيرانية إلى أجوائها المشحونة بالتوتر كما كانت في العقدين الأخيرين من القرن العشرين، فالمحافظون الجدد في طهران ينطلقون من مثلث تفوق إقليمي، ويؤمنون بأن دولتهم يجب أن يكون لها نفوذ كبير في الشرق الأوسط [28].

ويرى محللون سياسيون، أن عهد الرئيس الإيراني محمود احمدي نجاد شهد فعلاً الرغبة الشديدة في تعزيز الحضور الإيراني في العراق، وهذا بحد ذاته من وجهة نظر المملكة العربية السعودية سيُعطي لإيران زيادة في تطلعاتها للعب دور مؤثر في المحيط الإقليمي، وبالتالي زيادة نفوذها في المنطقة بشكل يثير قلق إقليمي، لاسيما وأن إيران أرادت ذلك الدور بما يتناسب وحجمها في المنطقة، وخاصة أن الرئيس احمدي نجاد يعد من المعتنقين بشدة لرؤية الإمام الخميني الراديكالية حول دور إيران الإقليمي باعتبارها طليعة ثورة إسلامية عالمية، ليؤكد بذلك أن هناك تناقض حاد لسلفه الرئيس محمد خاتمي، وهذا ما يتناقض مع كلام أمين مجلس الأمن القومي الإيراني علي لاريجاني بقوله: "إذا كانت أمريكا تريد إقامة ديمقراطية في العراق فالعراقيون اختاروا مجلس نوابهم وحكومتهم وبالتاي فلتتركهم يديرون شؤونهم" [29].

مما أثار ارتياب المسؤولين السعوديين من قيام إيران في زعزعة الاستقرار تجاه منطقة الخليج العربي بصورة عامة والمملكة العربية السعودية بشكل خاص [30] فالأخيرة وجدت عبر تصريحات وزير خارجيتها بشأن طموحات إيران تجاه الإقليمية[31] سوف يؤدي إلى تمدد النفوذ الإيراني في منطقة الخليج العربي، النابع من طموح الحكومة الإيرانية في مساعيها لفرض القوة على المنطقة بوصفها قوة إقليمية[32] وخاصة بعد ما أصبحت إيران تمتلك تكنولوجيا نووية متقدمة وأسلحة متطورة غير تقليدية.

في المقابل، كان الرد الإيراني قاسياً على التصريحات التي أطلقها الوزير السعودي، وقد جاء الرد من وزارة الخارجية الإيرانية التي أعربت عن استغرابها

لتلك التصريحات وعدتها مفاجئة وغير حكيمة، موضحة أن إيران فوجئت بتلك التصريحات ونفتها[33] وتجد أنها جاءت في الأصل على خلفية الصراع الإيراني-الأمريكي بشأن البرنامج النووي الإيراني وتداعياته الإقليمية والدولية والتي سنُشير فيه إلى الموقف السعودي منه لاحقاً في هذا البحث.

كما أكدت إيران أن قمة مكة المكرمة عام2005 التي استجاب لها (57) عضواً في منظمة المؤتمر الإسلامي، قد شكلت مناسبة لعقد لقاءات هامشية كان من أبرزها اللقاء الذي تم بين الملك السعودي والرئيس الإيراني في9 كانون الأول/ديسمبر2005 في تلك القمة، إذ تحدث الأخير في مؤتمر صحفي مؤكداً أنه ليس هناك خلافات بين الأشقاء، وأن كل من إيران والمملكة العربية السعودية دولتان مؤثرتان في المنطقة والعالم الإسلامي والعالم برمته، كما أن وجهات نظرهما متطابقة في اتخاذ القرارات الدولية المختلفة، معرباً عن أمله في استمرار المحادثات حول العالم الإسلامي بين جميع دول العالم الإسلامي، إذ تحدث الرئيس الإيراني احمدي نجاد في مؤتمر صحافي له مؤكداً فيه بقوله:" ليس هناك خلافات بين الأشقاء، إيران والسعودية بلدين مهمين مصيريين ومؤثرين في المنطقة والعالم الإسلامي والعالم برمته". وأضاف موضحاً: " أن التعاطف بيننا موجود ووجهات النظر متطابقة في اتخاذ القرارات المختلفة والدولية. . . نحن نعتقد أن العلوم والتقنيات يجب أن تكون في خدمة الاستقرار والشعوب" [34].

والتنسيق في التعاون الوثيق بين البلدين، وربما كان يقصد به الزيارة التي قام بها وزير الداخلية الإيراني عبد الواحد موسى لاري إلى الرياض في27 آذار/مارس2005 ولقاءه مع نظيره السعودي الأمير نايف بن عبدالعزيز وكذلك مع حسين صادقي سفير إيران في المملكة العربية السعودية، ففي أثناء اللقاء تبادل الوزيرين الأحاديث عن بحث آفاق التعاون بين البلدين، وتطوير الشراكة في مصالح الدولتين، إذ أشار الوزير الإيراني حينها بقوله: "من الطبيعي أن يكون هناك مصالح مشتركة بين البلدين، ولابد أن ندرس ونتحدث عنها". ومن جانبه ذكر وزير الداخلية السعودي في تصريح صحيفي مماثل مشيراً بقوله: "... نحن متفقون مع وزير الداخلية الإيراني في هذه الأمور وبحكم الظروف التي تعيشها منطقتنا، فبالتأكيد هناك أمور مستجدة وأمور تستجد بين وقت وآخر، وبحكم العلاقة التي تربطنا بإيران، ومكانة المملكة وإيران وما نواجهه، فلابد أن يكون بيننا ما يجب أن يناقش ويطرح للنقاش والاستيضاح، ولابد أن نصل إنشاء الله دائماً إلى نقطة الالتقاء"[35].

وعلى ما يبدو أن المسؤولين السعوديين أدركوا أن السير في الاتجاهين نحو التقارب والتنافس مع إيران، يمثل ضرورة ملحة لعدم ترك الساحة العراقية والخليجية والعربية عامة، لتكون ميداناً لإيران[36].

فعلى صعيد الأزمة العراقية، فليس بخاف أن العلاقات السعودية- الإيرانية وكما أوضحنا قد توترت على خلفية تنامي النفوذ الإيراني في العراق الذي خلق

مشاكل في علاقات إيران مع دول المنطقة، وأدى إلى تدويل الأزمة، وتتفق الحكومة السعودية مع الولايات المتحدة في إلقاء اللوم على دعم إيران للاضطرابات في التي شهدها العراق في أعقاب احتلاله[37]. فاستغل الإعلام الغربي وخاصة الأمريكي ذلك حينما أجاز أن السلطات السعودية اتجهت بالمقابل لاتخاذ سياسة أكثر فاعلية من خلال زيادة إنتاج النفط بهدف إغراق السوق النفطية، حتى تنخفض الأسعار بالشكل الذي يُضعف مصالح إيران في العراق[38].

إلا أن مثل هذه السياسة التصعيدية بين المملكة وإيران على الساحة العراقية، حتماً سيصب في إستراتيجية الإدارة الأمريكية في المنطقة، بشكل يؤدي إلى صِدام عربي- إيراني، فنفت السلطات السعودية ما تناقلته وسائل الإعلام الأمريكية وسعت إلى المضي لتعزيز العلاقات مع طهران لفتح حوار عربي- إيراني القصد منه الحد من احتدام الصراع في العراق الذي حصل في عام2006 بحيث وصل إلى حد الصدام الدموي، وكان من نتاج هذا التقارب، وقف إيران إصدار صحيفة "سياسة روز" لنشر أي مقال يحمل إهانة للمسؤولين السعوديين، وطلبت حكومة طهران من المملكة العربية السعودية الالتزام بالمثل[39].

ويذكر تقرير أصدرته مؤسسة راند الأمريكية، أن العلاقات السعودية- الإيرانية ربما تسير في اتجاهات مختلفة، وهذا يعتمد على مستقبل الوضع في العراق، من أن التنافس والصراع بين التيارات والكتل السياسية العراقية سيؤدي إلى نوع من ترتيبات عدم التفاهم بين المملكة العربية السعودية وإيران [40]. إذ ذكرت وكالة فارس للأنباء أن إيران انتقدت الدور السعودي في العراق، وعلى وجه الخصوص التعاون مع الولايات المتحدة، وأن مختلف الأطياف في إيران تنظر إلى المملكة العربية السعودية على أنها أداة لتنفيذ السياسة الأمريكية في المنطقة، وتعمل على تقويض الحكومة العراقية، في الوقت الذي تلقى فيه الأخيرة دعماً من الإدارة الأمريكية، وقد أشارت تلك الوكالة بناءً على ما ذكره الجنرال الأمريكي ديفيد بتريوس- Dived Baterus القائد العام للقوات الأمريكية في العراق أثناء زيارته إلى الرياض عام2007، حينما طلب من المسؤولين السعوديين زيادة حضورهم في العراق لكي تواجه الولايات المتحدة تأثير إيران على الوضع السياسي في العراق، [41].

إذ لا يمكن إنكار حقيقة الدور السعودي منذ نيسان/ابريل2003 في العراق، فقد دعمت المملكة العربية السعودية ومنذ الوهلة الأولى التغيير الجديد في العراق، وبشكل رسمي من خلال مؤتمرات الدول المانحة، ومن خلال اللقاءات المباشرة بين الأمريكيين والسعوديين منذ حزيران/يونيو 2003وخاصة اللقاء الذي جمع الرئيس الأمريكي السابق جورج بوش وولي العهد السعودي آنذاك عبدالله بن عبدالعزيز، إذ تكثفت تلك اللقاءات بين الاعوام2004-2007[42].

وعّقبت مصادر أخرى بأن هناك دوائر إيرانية تتخذ مواقف متشددة من الحكومة السعودية وذلك على موقع تابناك- Tabnak وهو موقع على شبكة الانترنت يرتبط بعلاقات وثيقة مع محسن رضائي قائد الحرس الثوري الإيراني الأسبق، والسكرتير الحالي لمجلس مصلحة تشخيص النظام الإيراني، الذي يقول "أن الإدارة الأمريكية قدمت عرضاً للحكومة السعودية من أجل مواجهة التدخل الإيراني في العراق"، وأضاف تقرير راند أن موقع بازتاب- Baztab على شبكة الانترنت وهو موقع تابع لرضائي الذي نُسب للأخير تصريح أشار فيه بقوله: "أن السعوديين يسعون لاستبعاد مصالح إيران في الشرق الأوسط"[43].

وأورد تقرير آخر عّدته وكالة أنباء تابناك أنه على هامش اجتماع الكويت الذي يضم الدول الإقليمية لحل الأزمة العراقية عام2006، دارت محادثات بين وزيري الخارجية السعودي والإيراني وصلت إلى تبادل الاتهامات بينهم بشأن تصاعد تدخل حكوماتهما في العراقً، إذ أكد منوشهر متكي لنظيره السعودي أن المسؤولين العراقيين يعّولون على وجود مؤامرات من قبل وكالات استخباراتية إقليمية تسعى إلى إجهاض الحكومة العراقية، وإن لم يذكروا مصادر تلك الوكالات إلا أن المقصود بها المملكة العربية السعودية تحديداً [44].

ومن جانب آخر أفاد تقرير مؤسسة راند أن إيران دعت مراراً إلى إيجاد إطار أمني في المنطقة، لاستبعاد القوى الأجنبية، ويدلل على ذلك الدعوة التي وجهها الرئيس الإيراني احمدي نجاد في ربيع عام2007 إلى حكومة الرياض للتعاون مع إيران لملئ الفراغ الذي سيحدثه انسحاب القوات الأمريكية في العراق [45]. فكانت هناك بوادر ايجابية قد ظهرت بين البلدين من خلال اللقاء المشترك الذي جمع العاهل السعودي مع الرئيس الإيراني لمدة ثلاث ساعات في الرياض في مطلع آذار/مارس2007 [46].فبحسب التقرير المذكور، فإنه للالتفاف على ذلك، تسعى حكومة طهران دوماً إلى الإشارة لضرورة إيجاد نظام أمني في الخليج بتوثيق علاقاتها مع المملكة العربية السعودية[47].

إذ أن زيارة الرئيس الإيراني على رأس وفد سياسي واقتصادي وأمني رفيع المستوى، تلبية لدعوة الملك السعودي، ولقائه مع كبار المسؤولين في المملكة العربية السعودية، كانت لها أهمية خاصة، لأنها جاءت تتويجاً لمرحلة كثيفة من الاتصالات بين الجانبين لتسوية ملفات إقليمية صعبة، ومؤشراً على تصميم البلدين للسعي إلى معالجة هذه الأزمات الإقليمية من منظور كونهما يمثلان قوتين إقليميتين كبيرتين في المنطقة، ودولتين قياديتين للعالم الإسلامي، من شأنهما التوصل إلى تقارب وجهات النظر بينهما والاضطلاع بدور مؤثر حول العديد من القضايا الإقليمية والإسلامية، مما يساعد على اقتراح الحلول المحتملة والممكنة في إنهاء تلك الأزمات أو على أقل تقدير وقف التدهور الحاصل فيها، ومن نافل القول، أن البلدين، لما لهما من ثقل معنوي ومادي مهم في هذه المنطقة يكمن في أن يؤديان دوراً ايجابياً في حال تحسنت

العلاقات بينهما، انه سيؤدي إلى بروز نتائج وخيمة على العديد من الملفات السياسية الأخرى في المنطقة[48].

وكان طبيعياً أن تصل المباحثات بين الرئيس الإيراني احمدي نجاد والملك عبدالله بن عبد العزيز عاهل المملكة العربية السعودية إلى اتفاق الجانبين على العمل من أجل وقف التوتر والصدام المذهبي المتناحر في العراق، كخطوة ايجابية لحل ألازمة العراقية بوصفها تؤثر في اتجاه الدولتين للقيام بدور إقليمي فعّال، لذا فقد أعُدا لها إعداد كبير في وقت قياسي، فجاء برنامج المباحثات مشحوناً، لان الطرفان يدركان ما يريده كل منهما، ومن ثم اختارا المدخل الصحيح للتفاهم، بمعنى أن كل طرف قّدر معطيات الطرف الآخر، ويجعلها خطاً احمر في علاقاته به، إذ أن كل منهما يّعد نفسه قطباً من أقطاب المنطقة والعالم الإسلامي، وله دور أساسي على الصعيدين الإقليمي والدولي، ولديه مصالح في المنطقة، كما أكدت نتائج زيارة احمدي نجاد للرياض، أن الوضع كان يتطلب خطوة ايجابية جادة ومتزنة في هذا السبيل، ولتؤكد أن الخلافات الإسلامية ليست مذهبية، وان الاختلاف الموجود في العراق لا يقوم على أساس قواعد فكرية أو فقهية أو كلامية، وإنما يقوم على أساس تحزب وتصارع تغذيه عوامل خارجية، وتستغل ظروف التخلف الفكري، والعُقد التي خلفها النظام السياسي في نفوس العراقيين والمسلمين عموماً، وانه ليس من المفيد أن يتحول الخلاف السياسي إلى مذهبي، ثم يتحول إلى نوع من التنظير للمذهب، فالسياسة تنعكس على المذهب، ثم يبدأ نوع من التحصن العلمي والثقافي تجاه الطرف الآخر المختلف معه سياسياً في الأساس[49].

بدا جلياً أن ملف الأزمة العراقية قد تصدر القضايا الإقليمية، في القمة السعودية- الإيرانية، على تسوية قضايا المنطقة، وذلك في سياق رغبة المملكة وسعيها للحصول على مساعدة إيران في تخفيف حدة التوترات داخل العراق لدرء اندلاع حرب أهلية، فأكد الزعيمين السعودي والإيراني على أن الخطر الأكبر الذي يهدد الأمة الإسلامية هو محاولة إذكاء نار الفتنة بين المسلمين، ومكافحة امتدادها من العراق إلى دول الجوار، وإن الجهد يجب أن يتوجه لصد هذه المحاولات، وتوحيد الصف، وضرورة تنفيذ خطة الحكومة العراقية، في الحرص على استقلال العراق ووحدته الوطنية والمساواة بين أبنائه [50].

فمن خلال ما تم الحديث عن التنافس بين الحكومتين السعودية والإيرانية بخصوص فرض النفوذ بعد عام2003، بدا من الواضح أن وجود عراق ضعيف من شأنه يزيد من التنافس بين الرياض وطهران، إذ أن كلتا الدولتين تسعى للتأثير على الوضع في العراق، لاسيما وأنهما ينظران للعراق كساحة للمنافسة وبسط النفوذ، وخاصة بعد تصريحات الإدارة الأمريكية بالانسحاب من العراق. وهذا ما أكده تقرير مؤسسة راند الأمريكية الذي أشار إلى أن الوضع في العراق كان عاملاً في إذكاء العداوة بين المملكة العربية السعودية وإيران، وفي التعاون بينهما أيضاً، ويشير إلى

أن التصريحات الأمريكية الأخيرة بالانسحاب من العراق قد عززت من المخاوف في المنطقة العربية من أن سيؤدي إلى حدوث فراغ في العراق لصالح إيران، ويُضيف أنه منذ شهر تشرين الأول/اكتوبر2008 بدأت الصحف العربية والأجنبية تشير إلى تحول في سياسة المملكة تجاه العراق، وقبولها فتح سفارة لها في بغداد [51]وذلك من دوافع عدة نذكر منها:

1- قيام حكومة طهران بفتح سفارة لها في بغداد عام2006، فازداد حضورها في السياسي والدبلوماسي العراق بحكم العلاقات الإستراتيجية بين الدولتين التي تخدم كل من العراق وإيران، وربما أن زيارة الرئيس الإيراني احمدي نجاد إلى بغداد في آذار/مارس2008، والتي وصفت بالزيارة الأولى له، كانت مؤشراً آخر في تعزيز المصالح الإيرانية في العراق، بحيث ساعدت حكومة طهران على رعاية اتفاقيات هامة لترسيخ علاقات ناجحة، لا سيما وانه نجم عنها استثمار اقتصادي من خلال التوقيع على اتفاقيات تجارية توفر الأساس لوجود علاقات اقتصادية أكبر باعتبار أن إيران الشريك التجاري الأكبر للعراق، وأن الإيرانيين من أكبر المستثمرين في القطاع الصناعي في العراق[52].وقد أكد حسن كاظمي قمي قنصل سفارة إيران في بغداد بقوله:" أن سياسة إيران الخارجية ترغب في تطوير العلاقات الاقتصادية والثقافية مع العراق من خلال الإسهام في الأعمار بمشاريع تتعلق بالكهرباء وسكك الحديد وخطوط النفط" [53].

ولا يختلف اثنان على أن إيران دولة كبرى لها مصالح حيوية في منطقة الخليج العربي، كما لها ارتباطات جغرافية مع العراق بخاصة، ويمكن ملاحظة نوع العلاقات التي تربط إيران مع العراق من خلال تحليل طبيعة اللقاءات التي أجراها وزير الخارجية الإيراني منوشهر متكي في بغداد أثناء زيارته التي استغرقت خمسة أيام في أيار/مايس2006، وتأكيده في لقاء صحفي في أعقاب مباحثاته مع عدد من المسؤولين العراقيين بقوله:" في زيارتنا المقبلة سنوقع اتفاقيات اقتصادية عبر اللجنة المشتركة العليا بين العراق وإيران تصل إلى سبعة مشاريع تتعلق بالنفط والكهرباء وبناء المستشفيات في عدد من المدن الجنوبية والشمالية العراقية... تباحثنا مع الجانب العراقي لفتح قنصليات عراقية في مدن إيرانية مثل مشهد وكرمنشاه لتوسيع النشاط الاقتصادي" [54].

2- إعلان وزارة الخارجية العراقية في آب/اغسطس2005 إنها ستعيد فتح سفارتها لدى المملكة العربية السعودية، وأكدت أن العراق سوف يأخذ بزمام المبادرة إلى إعادة فتح سفارته في الرياض، وقد رحبت الحكومة السعودية بذلك الإعلان وتسمية العراق سفير له هو غانم علوان جواد

الجميلي، واستبشرت خيراً بأن تتمكن المملكة العربية السعودية من إرسال سفير سعودي إلى بغداد، وقال عبدالرزاق الكاظمي، المتحدث باسم رئيس الحكومة العراقية نوري المالكي بقوله:" أن العراق ابلغ الجانب السعودي بأنه سوف يعيد فتح سفارته في الرياض بعد أن ظلت مغلقة عشية حرب الخليج الثانية" [55] ، وبالفعل أقدمت حكومة بغداد على إعادة فتح سفارتها في الرياض عام2007. وبالرغم من برود العلاقات بشكل مستمر نتيجة الخلافات بين البلدين، شعرت حكومة الرياض بضرورة إنهاء تلك الخلافات مع حكومة بغداد، ولا سيما بعد رفض العاهل السعودي عبدالله بن عبد العزيز مقابلة رئيس الحكومة العراقية المذكور في المؤتمر الدولي الذي عُقد في شرم الشيخ بمصر في أيار/مايس2007[56].

-3 زيارة رئيس الحكومة العراقية نوري المالكي إلى المملكة العربية السعودية في تموز/يوليو2006، وتأكيده أثناء الزيارة على أهمية تعزيز التعاون الاقتصادي الثنائي، وتنشيط التبادل التجاري بين البلدين، وعبّر لدى اجتماعه مع أعضاء غرفة تجارة وصناعة جدة من أن العراق يرحب بالاستثمارات السعودية في قطاع النفط والثروات الطبيعية والمشاريع الضخمة لإعادة إعمار العراق، ثم أبدى رغبة العراق في فتح منفذ(جديدة عرعر) الحدودي، وتفعيله أمام المستثمرين السعوديين[57].

-4 وفيما بعد أصبح هناك دافعاً آخر وحافز أكثر للمملكة العربية السعودية وذلك من خلال تشجيع الولايات المتحدة لدول الخليج العربية على تحسين العلاقات مع العراق، ففي أعقاب انعقاد منتدى حوار المنامة (وهو مؤتمر حول أمن الخليج نظمته مملكة البحرين بالتعاون مع المعهد الدولي للدراسات الإستراتيجية- IISS للمدة (12-14)كانون الأول/ديسمبر2008 وبمشاركة الولايات المتحدة الأمريكية والعراق وإيران)، دعا وزير الدفاع الأمريكي روبرت غيتس- Robert Gates في كلمته دول الخليج العربية إلى ضم العراق إلى مجلس التعاون الخليجي، وإلغاء الديون المترتبة عليه [58] .

ووفق ما أشارت إليه صحف سعودية، مستشهدة بمحادثات مع دبلوماسيين أمريكان، تنُسب إلى الوزير الأمريكي المذكور في خطاب له أمام ضباط عسكريين عرب عام2009 قائلاً: "إن احتضان العراق من قبل دول الخليج سيساعد على احتواء طموحات إيران"[59] وذلك تأكيداً منه وتعقيباً على ما أشارت إليه وزيرة الخارجية الأمريكية السابقة هيلاري كلينتون- Hillary Clinton في تصريح صحفي لها أثناء زيارتها إلى بغداد في25 نيسان/أبريل2009 حينما عّبرت عن هواجسها بشأن حالة العلاقات البائسة الموجودة بين حكومتي بغداد والرياض[60].

استمر التنافس السعودي- الإيراني في ظل تطورات الأزمة العراقية، وذلك من خلال التحضيرات للانتخابات الوطنية العراقية في آذار/مارس2010 ما بين رغبة الحكومة السعودية في وصول ائتلافاً سياسياً عراقياً صديقاً للمصالح السعودية، ورغبة إيران في تقوية مصالحها وتعزيز حضورها في العراق بشكل أعمق من المملكة العربية السعودية[61].

فرأت حكومة الرياض سوف يكون من الصعب بالنسبة لها وللحكومات الملكية العربية الخليجية الأخرى في حال عدم وضع حد لتعاظم التطلعات الإيرانية، لكنها تراجعت عن فكرتها وعادت إلى محور التعاون لاستبعاد أي تصور إيراني يفيد بأن حكومة الرياض انتابها القلق الشديد من الاستعدادات الأمريكية للانسحاب من العراق، وبدليل الدعوة التي تلقاها الرئيس العراقي جلال الطلباني من الحكومة السعودية في نيسان/ابريل2010 لزيارة المملكة العربية السعودية، لمنحه أول وسام تقدمه المملكة لرؤساء الدول الصديقة، وكذلك زيارة بعض كبار المسؤولين العراقيين[62].

وفي ضوء التعاون السعودي-الإيراني، الذي جمع نزار عبيد مدني وزير الدولة للشؤون الخارجية السعودي مع وزير الخارجية الإيراني منوشهر متكي على هامش مؤتمر وزراء خارجية الدول الإسلامية، الذي عقد في نهاية عام2010 في طاجيكستان، ذكر مصدر صحفي بأن لقاء مدني ومتكي جاء بناءً على طلب الأخير، وجرى في الاجتماع بحث الموضوعات المدرجة على جدول أعمال المؤتمر والعلاقات الثنائية بين البلدين، وكانت صحيفة الوطن السعودية قد نُسّبت إلى المتحدث بإسم لجنة الأمن القومي والسياسة الخارجية في مجلس الشورى الإيراني، كاظم جلالي تصريحاً حول زيارة متكي إلى الرياض، وأشارت أنه يتوقع حصول الزيارة خلال فترة قريبة جداً، وذلك تلبية لدعوة نظيره السعودي الأمير سعود الفيصل[63].

إلا أن وسائل الإعلام والفضائيات الإيرانية بثت تصريحات نفت فيها وجود تلك الدعوة، من خلال ما صرحت به وكالة مهر الإيرانية شبه الرسمية في حديث نسبته إلى جلالي بأنه يقول: "لا أعلم لماذا ولأي غرض يُنشر هكذا تصريح لم يحصل" والأكثر من ذلك أن تلك الوكالة اعتمدت في مصادرها على ما نشرته صحف سعودية لم تذكر اسمها [64] وذلك في مساعٍ إلى إثارة الخلافات بينهم بدلاً من تحجيمها وذلك على خلفية الصراع في ملفات متعددة في المنطقة، من بينها لبنان والأراضي الفلسطينية واليمن، فضلاً عن تطورات أزمة البرنامج النووي الإيراني وانعكاساته الإقليمية.

ويؤكد تقرير نشره موقع قناة العالم الإيرانية على شبكة المعلومات والاتصالات الدولية (الانترنت)، فيه تحذير خفي ونوع من الوعيد، متهماً المملكة العربية السعودية بأنها تستخدم عبارات تحريضية ضد إيران، وأن الأخيرة خصصت

هجومها كنوع من الرد على المملكة، ومن اللافت في التقرير أن إيران تباهت في توسع نفوذها في المنطقة وتمدده على الحساب السعودي، وأضاف التقرير، أن إيران لم تجد أمامها إلا التهويل بمشاركة المملكة بالحرب ضدها، وهنا يستغل مُعد التقرير الفرصة ليعلن تهديده صراحة دون وجل بقولة: "إن المملكة العربية السعودية ذهبت بعيداً في مواجهتها للنفوذ الإيراني إلى حد كسر العظم ما ينذر بتوتر في العلاقات في المرحلة القريبة القادمة". ثم يبدي التقرير استياء القادة الإيرانيين من الإعلام السعودي الذي عمل على جد بوصف التقرير على تطويل الأزمة الإيرانية في ذهن القراء على خلفية الانتخابات الرئاسية في إيران عام2009 ، مدعياً أن المملكة العربية السعودية تجاوزت في علاقاتها مع إيران الخطوط الحمراء، وأخيراً فمن بين ما سعى إليه ذلك التقرير في مكاسبه المتعددة هو تهديد القيادة السعودية ووضعها أمام خيارين إما التوقف عن ما وصفه بالحرب الإعلامية أو سترد إيران رداً قاسياً [65].

مع ذلك لم يصدر وبشكل رسمي من حكومة طهران ما يؤيد ذلك التقرير، لإدراكها أن مثل هكذا خبر يُهدد جيرانه ويسعى إلى هدم علاقات إيران مع دول المنطقة، وسيكون أثره مدمراً على الدولة الإيرانية، وفي حالة تأييده سيصبح نظام هش يتهدد أمنه من مقال في صحيفة أو خبر عِبر قنوات التلفاز[66].

ومن جانبها فإن المملكة العربية السعودية تجنبت تصعيد خلافاتها مع إيران حفاظاً على أمن المنطقة، فأظهرت الحاجة إلى عدم التفريق بين ما وصفته بالأخوة والأصدقاء، وهذا عّبر عنه الملك السعودي عبدالله بن عبد العزيز موضحاً أن إيران صديق للدولة السعودية وذلك أثناء استقباله للسفير الإيراني حسين صادقي الذي أنهى مهامه كسفير، مؤكداً له أهمية تعزيز العلاقات بين البلدين في جميع النواحي، وأن المملكة لديها الثقة بإيران في أهمية تعزيز الروابط مع دول العالم الإسلامي [67]

وأخيراً، ومن خلال ما تبين أن المملكة العربية السعودية وإيران يتصوران أن العراق سيبقى ساحة مهمة على صعيد التنافس الإقليمي بينهما، لذلك فإنهما على استعداد للقيام بترتيبات سياسية تعود بالمنفعة عليهما، وأن تلك المنافسة لن تتحول إلى نزاع مفتوح من باب حرص البلدين في ذلك، وأن الدعوات التي وجهتها الدولتين للعراق تظهر التوصل إلى تسوية بين المملكة وإيران بوصفهما يمثلان أكبر القوى الإقليمية في الخليج العربي[68].